أ ـ العمال المسهمون في الانتاج المادي: وهم العمال المأجورون في الصناعات التحويلية والاستخراجية والكهرباء وعمال البناء (الانشاءات)، وعددهم قرابة ٧٠ الف عامل، ويشكلون ما نسبته ٤٩٪ من الحجم العددي الاجمالي للطبقة العاملة.

ب ـ عمال القطاعات المساعدة على الانتاج: وهم عمال النقل والمواصلات والتجارة المأجورون، وعددهم ٢٢ الف عامل، وتوازي نسبتهم ١٦٪ تقريبا من الحجم الاجمالي للطبقة العاملة.

ج ـ عمال واجراء القطاعات الخدمية، غير المسهمة في الانتاج المباشر، وهم عمال الخدمات المختلفة الخاصة والحكومية المأجورون. ويزيد عددهم على ٤٩ الف عامل، ونسبتهم ٣٥٪ من اجمالي حجم الطبقة العاملة.

٣ ـ وبرغم ان الوزن النسبي للطبقة العاملة الى عموم السكان العاملين، والى العاملين مقابل اجور، مرتفع نسبيا، الا ان المزايا النوعية الداخلية للطبقة العاملة تعد متدنية في مطلع السبعينات، حيث يمكن ان نلاحظ ما يلي:

اولا: على صعيد كتلة عمال الانتاج المادي

أ) العمال الزراعيون هم الفئة الرئيسية، وتشكل حوالي ٤٥٪ من عمال الانتاج، وليس عمال الصناعة. ولكن بنية عمال الزراعة كانت، حينذاك، ضعيفة التكوين العمالي، لقرب اصولهم الفلاحية وضعف صلتهم بالالة، وتبعثرهم في مواقع متباعدة، وعدم ارتباطهم بعمل ثابت دائم. فهم عمال مياومون يعملون بضعة اشهر في السنة، فيما يعيشون حالة بطالة في الاشهر الباقية، او يزاولون اعمالا اخرى. وهم، لهذا، معرضون للبطالة والتسريح دون اي حماية، خاصة وانهم مستثنون من الحقوق المنصوص عليها في قانون العمل، وفي مقدمتها حق التنظيم النقابي. على ان هذا لا يمنع ملاحظة ارتباط ارتفاع استعدادهم النضالي ببروز فترات نهوض عمالي وسياسي. فقد نجح العمال الزراعيون في تكوين نقابة خاصة بهم، مرتين؛ الاولى في منتصف الخمسينات مع تصاعد المدّ الوطني التحرري؛ والثانية بعد عام ١٩٦٧ في ظل النهوض الوطني وتواجد الثورة الفلسطينية. ولم تستمر اي من المحاولتين طويلا.

ب) عمال الصناعة: وهم يشكلون الفئة الثانية لعمال الانتاج، ٢٨٪ منهم. ان تدني حجم عمال الصناعة ربما كان مبالغا فيه لقصور الاحصاءات الرسمية على هذا الصعيد، ولاعتمادنا على ارقام التعداد الصناعي لعام ١٩٦٧. وبرغم ذلك، فانه الى جانب تدني حجم عمال الصناعة، فانهم ايضا لا يشكلون قوة اساسية بالنسبة الى حجم الطبقة العاملة ككل، اذ لم تزد نسبتهم عن حوالي ١٤٪ من اجمالي العمال المأجورين، و١٢,٣٪ من العاملين باجور (عمال ومستخدمين واجراء) وحوالي ٧٪ من السكان العاملين في القطاعات المدنية الزراعية وغير الزراعية.

ونتيجة للتكوين العام للصناعة الاردنية في فترة ما قبل ١٩٦٧، والمتميزة باتساع العدد المطلق للمؤسسات الصناعية الصغيرة، فقد اتسمت بنية عمال الصناعة بالسمات التالية:

١ ـ تأثر حجم عمال الصناعة المأجورين سلبيا بسبب ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم للاسرة في المؤسسات الصغيرة وتدني متوسط حجم الاستخدام المأجور فيها. ففي صناعات كالمنتجات المطاطية والملابس والخياطة والاثاث والاحذية والمنتجات المعدنية والصناعات المتنوعة، يظهر ارتفاع حصة العاملين لحسابهم او للاسرة وتدني حصة العمل المأجور[٣٩]. لكن بالمقابل فان اتجاهات التركيز، ايضا، تظهر في الصناعات الكبيرة، كما ترتفع معها نسب العمل المأجور الى